محددات السلوك العراقي مع دول الجوار

دراسة في الجغرافيا السياسية

د. محمود توفيق
أستاذ الجغرافيا السياسية
كلية الآداب جامعة الزقازيق

مُقَدِّمَة :

يمكن النظر إلى النظام الإقليمي من المنظور الجغرافي على أنه شبكة معقـدة من الوحدات الإقليمية المتميزة، تتفاعل فيما بينها باستمرار في شكل ضغوط وضغوط مضادة من أجل تحقيق مصالح متباينة، ويشكل هذا التفاعل في النهاية نظاماً من السلوك.

ويـتخذ سلوك الدول عادة أشكالا ومراتب متعددة من التفاعل، التي قد تتراوح بين التعاون والتنافر، حيث قد يصل التعاون إلى حالة الاندماج طوعاً فـي دولـة واحدة، بينما قد يصل التنافر إلى حالة الدخول في حرب واسعة النطاق أو أعمال حربية محدودة.

ومنذ إعلان قيام العراق كدولة مستقلة عام ١٩٣٢، والتفاعل بينه وبين دول الجـوار أقـرب إلى حالة التنافر منها إلى التعاون، حيث تتراوح أشكال ومراتب هذا التنافر بين فتور في العلاقات وإعلان حالة حرب.

وبشـكل لا يخلـو من تحيز لطبيعة المداخل الفكرية Theoretical Approaches، تطـرح هذه الورقة ظروف البيئة الجغرافية للعراق كأحد المحـددات الرئيسـية التي تؤثر بشكل غير مباشر في أداء السلوك الخارجي للعراق مع دول الجوار.

وتـــبرز دولة الكويت من بين دول الجوار كحالة تجسد مدى ما وصل إلـــيه التـــنافر بيـــن العراق وجيرانه. فمنذ استقلال الكويت عن بريطانيا عام ١٩٦١، والـــتفاعل بيـــنها وبين العراق يتسم بالعداء، الذي وصل إلى ذروته خلال أحداث أزمة عام ١٩٦١ وعام ١٩٧٣، فضلاً عن أحداث عام ١٩٩٠، التـــي اكتســـب خلالهـــا التفاعل بينهما درجة حادة من العداء، وذلك بعد قيام العراق بغزو الأراضي الكويتية في الثاني من أغسطس.

المحددات الجغرافية :

تشكل ظروف البيئة الجغرافية مجموعة من المحددات التي لعبت دورا مهمـــاً في تحديد النمط العام لسلوك العراق مع الدول المجاورة. وتتمثل هذه المحـــددات فـــي مجموعـــة من العوامل الجغرافية المؤثرة في أداء السياسة الخارجية العراقية مع دول الجوار على النحو الآتي:

أولاً: الموقع البحري Maritime Location:

١- يقـــع العـــراق في شمال شرقي شبه الجزيرة العربية، في الركن الشمالي الغربـــي من قارة آسيا. وكما يستدل من اسمه القديم وهو بلاد ما بين النهرين Mesopotamia، فإن جل رقعة العراق تمتد داخل أراضي السهل الرسوبي، الذي يخترقه نهرا دجلة والفرات.

٢- ويقـــع قريـــباً من سهل العراق عدد من المسطحات البحرية، التي يحول الـــيابس دون اتصاله بها مباشرة، باستثناء اتصاله بالخليج العربي. وإذا تتبعنا هـــذه المسطحات في اتجاه عقارب الساعة، نجد أنها تتمثل في : بحر قزوين، الخليج العربي، البحر الأحمر، البحر المتوسط. والبحر الأسود، وعلى حسب تغلغلهـــا فـــي الـــيابس، فإن هذه المسطحات تختلف ما بين بحار مغلقة كبحر قزويـــن، وشبه مغلقة كالخليج العربي، البحر الأحمر، البحر المتوسط والبحر الأسود، حيث يتصل كل منها بالبحار المفتوحة من خلال فتحة طبيعية ضيقة.

٣- وثمـــة عقـــبات قاريـــة تباعد بين أراضي سهل العراق وبين هذه البحار المحـــيطة. فمـــن ناحـــية الشرق والشمال الشرقي. تقف مرتفعات كردستان وسلاسل جبال زاجروس حائلا دون اتصال أراضي العراق بالبحرين الأسود وقزوين، فمرتفعات كردستان التي تضم قمما يزيد ارتفاع بعضها على ٤٠٠٠ مـــتر تواصـــل امـــتدادها نحـــو الجـــنوب الشرقي، لتلتحم جنوب رواندوز Rawanduz بسلسلة زاجروس، التي تحيط بالعراق من الشرق، فتحول دون اتصـــاله ببحر قزوين اتصالا مباشراً ويسيراً، وتشرف هذه الجبال على سهل العراق بارتفاعات تتدرج من ٩٠٠ إلى أكثر من ٤٠٠٠ متر، حيث تقع أعلى قمة عند منابع نهر قارون، التي يصل ارتفاعها إلى ٤٥٤٧ متراً.

٤- ومن جهة الغرب والجنوب الغربي، تمتد هضبة بادية الشام أو الصحراء الســـورية مـــن جبال طوروس شمالاً حتى صحراء النفود جنوباً. ومن وادي دجلـــة شـــرقاً إلى مرتفعات سوريه ولبنان غربا. ويبلغ متوسط ارتفاع سطح الهضـــبة نحـــو ٦٠٠ مـــتر، وهو ينحدر انحداراً تدريجياً نحو سهول العراق مشـــكلاً نطاقـــاً قاحلا داخل أراضيه. يسوده مناخ الاستبس. كما يتخلل بادية الشام العديد من الكتل الجبلية، التي يعلو ارتفاعها فوق المتوسط العام، كجبال الدروز (٢٠٠٠متر) وأبورجمين (١٣٩١ مترا) وعدة (١٤٠٥ مترا) والشعر (١٣٠٠ مـــتر)، فضـــلا عن جبل سنجار (١٤٦٣ مترا)، الذي يقع في شمالي العـــراق، ويمكـــن النظر إلى هذا النطاق الشاسع من أراضي الاستبس والذي تتخلله هذه الكتل الجبلية، على أنه يشكل قيدا على حركة الاتصال بين سهول العراق وبين البحرين الأحمر والمتوسط، وخصوصاً وأنه ينتهي غربا بحواجز جبلية، يصل ارتفاعها إلى أكثر من ٣٠٠٠متر.

٥- أما عن الجنوب الشرقي، فهو الجهة الوحيدة الخالية من الحواجز القارية التي تحول دون اتصال العراق بالبحر اتصالا مباشراً. ففي المسافة الممتدة ما

بيـــن مصـــب نهر شط العرب شرقاً إلى مدخل خور الزبير غرباً، تقع النافذة البحرية الوحيدة التي يطل منها العراق على مياه الخليج وما وراءه من بحار مفـــتوحة، ويقدر اتساع هذه الجبهة بنحو ٥٨ كيلو مترا على طول امتداد خط الساحل (CIA., ١٩٩١, ١٤٨)، من مصب نهر شط العرب غرباً إلى مدخل خـــور الزبـــير غـــرباً (شـــكل١) ومن هنا، اقترن اسم العراق في الأدبيات الجغرافـــية بشـــكل القمع funnel، الذي تنتهي فتحة طرفه الرفيع تجاه مياه الخليج جنوباً.

٦- ونظـــراً لضـــيق اتســـاع هذه الجبهة البحرية، فقد لجأ العراق للتوسع في اســـتخدام خور الزبير كمجرى ملاحي يتصل بقناة صناعية (قناة البصرة)، تمتد إلى غرب مدينة البصرة " وعلى الرغم من أن هذا المنفذ البحري يضم ثلاثـــة موانـــي تجارية تبلغ طاقاتها الإجمالية ١١,٥ مليون طن سنوياً وهي البصـــرة وأم قصر وخور الزبير، وثلاثة أرصفة بترولية Oil terminals وهـــي الفـــاو وخور العمية والبكر، والتي تقدر طاقاتها الإجمالية بنحو ١٧٥ مليون طن سنوياً (At Ghunam, ١٩٩٤, ٣١،٥٨)، إلا أنها في النهاية هي مجـــرد جبهة بحرية ضيقة، يمكن غلقها بعمليات عسكرية محدودة، أبسطها زرع الألغـــام. كمـــا يحـــد مـــن كفاءة هذه الجبهة البحرية الضيقة، انتشار المستنقعات والبحيرات والمجاري المائية في الظهير الساحلي، ووقوع هذه الجبهة على بحر شبه مغلق semi-enclosed sea وهو الخليج الذي يتصل بالـــبحار المفتوحة من خلال فتحة طبيعية ضيقة نسبياً (مضيق هرمز)، يبلغ اتســـاعها في أضيق قطاع ٢٨,٦ كيلو مترات. وبالتالي فإن من يسيطر على هـــذا المضـــيق يستطيع أن يتحكم في وصول العراق إلى البحر، تماماً مثلما فعلت إيران في حرب الخليج الأولى وقوات التحالف الدولي في حرب الخليج الثانية. ومن ناحية أخرى، فإن وقوع العراق عند رأس الخليج بحيزه الضيق

الـــذي يضم أيضاً كل من إيران والكويت، قد حد من اتساع المجال البحري الـــذي يخـــص العـــراق ويخضع لولايته الوطنية، وذلك في إطار ما يعرف بالمنطقة الاقتصادية الخالصة (EEZ).

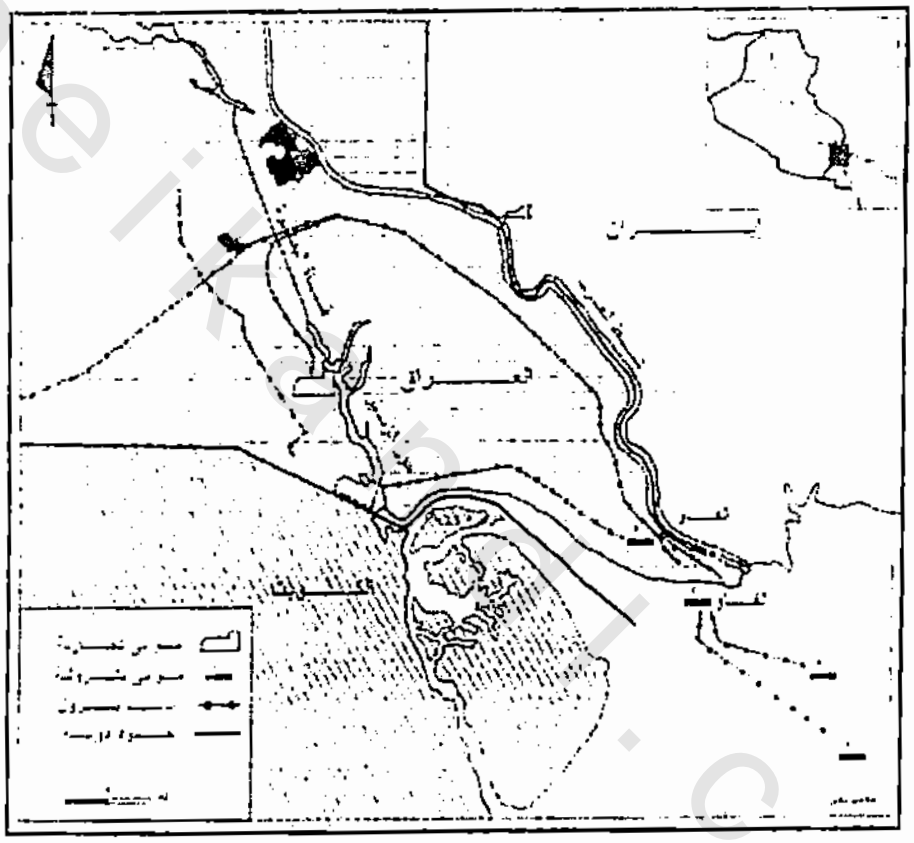

شكل (١) منفذ العراق البحري على الخليج

ويقـدر اتســاع هــذا المجال بنحو ٧٠٠ كيلو متر مربع،وهو اتساع محــدود مقارنــة بالمجال البحري لدول الخليج الأخرى كالكويت والبحرين وقطــر، التــي يبلغ اتساع مجالها البحري على التوالي ١٢,٠٠٠ ، ٥١٠٠، ٢٤٠٠٠ كــيلو متر مربع.ويعكس مؤشر البحرية مدى تفوق هذه الدول على العراق من حيث درجة التمتع بالخصائص البحرية (جدول رقم١).

جدول رقم(١)

مؤشر البحرية في حالة العراق وبعض الدول المجاورة.

الدولة	المجال البري[١] (كم)	طول الشاطئ[٢] (كم)	المجال البحري[٣] (كم٢)	مؤشر البحرية[٤]
العراق	٤٣٣,٩٧٠	٥٨	٧٠٠	٠,٠٠١٦
الكويت	١٧,٨٢٠	٤٩٩	١٢,٠٠٠	٠,٧
البحرين	٦٩١	٢٥٩	٥,١٠٠	٦,٧
قطر	٤,٤١٦	٥٦٣	٢٤,٠٠٠	٥,٤

Source:

(1), (2):CIA. (1991).The World Fact book, Wash. DC., P. 23,148, 212, 258.

(3) Couper, A.; (1983); The Times Atlas of the Oceans. London: Times Books Limited, P. 227.

(٤) مؤشر البحرية = المجال البحري لكل كم من الشاطئ / المجال البرى لكل كم من الشاطئ

يمكن مراجعة صورة المعادلة في المصدر التالي:

- مصيلحي، فتحي (١٩٩٢): خريطة القوى السياسية وتخطيط الأمن القومي بالشرق الأوسط والمنطقة العربية القادرة : (المؤلف)، ص٣٨.

٧- ومـــع امـــتلاك العـــراق لنافذة بحرية ضيقة ووحيدة، وقلة اتساع المجال الـــبحري الـــذي تطل عليه هذه النافذة، قلت فرص العراق في الوصول إلى الـــبحار المفـــتوحة والانـــتفاع بهـــا في مجالات النقل والصيد ومد الأسلاك والأنابيـــب والتعديـــن ، وبناء أسطول بحري يمكن الاعتماد عليه في تعزيز القـــدرة الدفاعية للدولة. وفي مجال الصيد على سبيل المثال، نجد أن نصيب الفرد العراقي من الأسماك يقل عن نظيره في كل دول الخليج الأخرى. فطبقاً لبـــيانات منظمة الأغذية والزراعة لعام ١٩٨٤، بلغ متوسط نصيب الفرد في العـــراق ١,٤ كـــيلوجراماً، في حين بلغ هذا المتوسط في الكويت والإمارات والبحرين وقطر ٨,٧، ٧٢,٥، ١٩,٢، ١٢,٤ كيلو جراماً على التوالي (بشاي، ١٩٨٨، ٤٢).وفـــي مجـــال القـــوة العسكرية البحرية التي لا يقتصر دورها الدفاعي على الجبهة الساحلية وحدها، فإن التقديرات تشير إلى أن إجمالي عدد القـــوات الـــبحرية لـــم يزد على ٢٥٠٠ جندي في عام ١٩٩٧ (Turner, ٨٩٤،٢٠٠٠)، وهو عدد قليل للغاية بالنسبة لدولة يقدر عدد سكانها بأكثر من ٢٣ مليون نسمة، من بينهم أكثر من ٣,٥ مليون نسمة يصلحون لأداء الخدمة العسكرية.

٨- ومما يزيد من الأضرار المترتبة على إمكانية الوصول المحدودة والمقيدة إلى البحار، حاجة العراق الماسة إلى نقل سلعته الاستراتيجية - وهي البترول - إلـــى ما وراء البحار.وتشير تقديرات عام ١٩٨٩ (أي قبل الحظر الدولي)، إلى أن البترول كان يسهم بنسبة ٩٩,٥في المائة من إجمالي قيمة الصادرات، وحوالـــي ٣٥فـــي المائة من الناتج القومي الإجمالي، ونحو ٥٠في المائة من إجمالـــي إيـــرادات الخـــزانة العامة (Hunter, ١٩٩٠, ٧١٤). ويلاحظ أنه باســـتثناء تركـــيا، فإن كل أسواق الصادرات البترولية العراقية تقع فيما وراء

البحار، حيث تمثل فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة والبرازيل واليابان السوق الرئيسية لهذه الصادرات.

٩- وتتمثل خطورة الاعتماد على نافذة بحرية ضيقة في إمكانية غلقها بعمليات عسكرية محدودة. ففي حرب الخليج الأولى، تمكنت القوات الإيرانية على مدى عامين كاملين من وقف صادرات البترول العراقي تماماً عبر هذه النافذة، وذلك بعد قيامها بتدمير أرصفته البترولية الثلاثة وهي الفاو وخور العمية والبكر. كما تمكنت قوات الغزو البريطانية في حرب الخليج الثالثة من إحكام سيطرتها بسهولة على هذا المنفذ خلال الأيام الأولى للحرب.

١٠- وعلى ذلك يمكن القول بأن شدة تغلغل منطقة الدولة في اليابس قد حد من إمكانية وصول العراق إلى البحر، رغم شدة حاجته إليه، وهو الأمر الذي ساعد على زيادة إحساس العراقيين بالخوف من إمكانية فرض حصار يحبسهم عن الوصول إلى البحر، لذلك فقد أصبحت عملية تحسين ظروف وفرص الاتصال بالبحر تمثل مطلباً مكانياً ملحاً وأحد أصول assets المشروع التاريخي للعراق أو ما يعرف بالاستراتيجية العليا للدولة، التي تحدد المصالح والمطالب ووسائل تحقيقها ومجرى قرارها السياسي على كل المستويات وفي كل الأوقات.

١١- ولأن المطالب المكانية لا تتقيد بحدود السيادة الإقليمية ولا بقواعد القانون الدولي، فقد استقرت السياسة العراقية، سواء في عهد الملكية أو الجمهورية، على العمل من أجل توسيع الجبهة البحرية الضيقة على حساب المجال الأرضي للكويت، التي تمتلك ساحلاً طويلاً نسبياً على الخليج بسبب كثرة خلجانه البحرية ورؤوسه الأرضية، ووجود عدد من الجزر التي تكاد تلامسه تماماً، كجزيرتي وربه وبوبيان. ويبلغ طول هذا الساحل نحو ٤٩٩ كيلو متراً، بينما يقدر اتساع المجال البحري المترامي أمامه والذي يدخل في

نطـــاق المنطقة الاقتصادية الخالصة (EEZ) للكويت بحوالي ١٦,٠٠٠ كيلو مـــتر مـــربع. ومن ناحية أخرى، فإن استقرار السياسة العراقية على اختيار الكويـــت لتحســـين ظـــروف الاتصـــال بالبحر، قد جاء بدعوى حق العراق التاريخـــي فـــي الكويـــت، التي كانت جزءاً من ولاية البصرة العثمانية، قبل فصـــلها كقضـــاء مستقل ذاتياً في إطار الدولة العثمانية، بموجب اتفاقية عام ١٩١٣ بين بريطانيا والدولة العثمانية (زكريا،١٩٩٢،٢٨٩-٣٠٢).

١٢- ومـــنذ عام ١٩٣٨ تقريبا، لم تتوقف مطالب العراق في الكويت، بعضها كـــان يـــتعلق بضـــم أجزاء من إقليم الكويت، مع التركيز بشكل واضح على جزيرتي وربة ونوبيان، والبعض الآخر كان يتعلق صراحة بضم إقليم الكويت كلـــه بطـــريقة أو بأخرى. ولم يكتف العراق بطرح هذه المطالب عن طريق القـــنوات الدبلوماســـية فحسب، بل قام باجتياح المجال الأرضي للكويت عدة مرات، خصوصاً في أعوام ١٩٦٦و ١٩٦٧و ١٩٧٣، قبل أن ينتهي به الأمر إلـــى اجتـــياح عـــام ١٩٩٠ وإعـــلان ضم الكويت نهائياً، وما أعقبه من قيام المجـــتمع الدولـــي باســـتخدام القـــوة لـــتحرير الكويت وفرض عقوبات شملت الاحتياجات الأساسية للشعب العراقي (توفيق، ١٩٩٥، ٥٢).

ثانياً: الموقع المجاور Vicinal Location :

١- يشكل الموقع المجاور أحد المحددات الرئيسية في تحديد نمط السلوك العام للعـــراق تجاه الدول المجاورة. فموقع العراق المجاور وضعه بين ست دول، تكـــاد تحيط به إحاطة السوار بالمعصم. فعلى امتداد حدود العراق البرية التي يقـــدر طولهـــا بـــنحو ٣٤٣٩ كيلومـــتراً، تقع كل من تركيا وإيران والكويت والســـعودية والأردن وسوريه. وتتباين مقدرات هذه الدول من القوة الإقليمية، فكمـــا أن هـــناك دولا أقـــل حظاً من العراق من حيث مقدار نصيبها من هذه المقدرات، فإن هناك دولا تفوقه قوة من حيث الحجم والعمق الدفاعي وإمكانية

الوصـــول إلـــى الـــبحر وعدد السكان الذين يصلحون لأداء الخدمة العسكرية ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (أنظر الجدول رقم ٢).

٢- وبازديـــاد عدد الدول المجاورة للعراق والتي تتصل أقاليمها اتصالاً برياً مباشـــراً بالأراضـــي العراقية، تزداد الأعباء والمسئوليات الملقاة على عاتق العراق فيما يتعلق بإدارة علاقاته المتشعبة مع دول الجوار، والتي تتسم عادة بدرجـــة عالية من الأهمية والحساسية، نظراً لارتباطها الوثيق بحاجة العراق الماســـة إلـــى المحافظة على وجوده self-preservation وكيانه الإقليمي territorial integrity، وهـــو ما يدخل في صميم مقتضيات أمنه القومي. ومـــن هنا، فكما تتطلب علاقات الجوار الالتزام بأقصى درجات ضبط النفس للحفاظ على حد أدنى من علاقات حسن الجوار، فإنها تستوجب أيضاً الالتزام بأقصـــى درجات الحرص والحذر والأخذ بأساليب المراقبة والمتابعة لكل ما يجري على أراضي الدول المجاورة، والتعامل الوقائي مع كل ما من شأنه أن يهدد سيادته الإقليمية ويزعزع أمنه القومي.

جدول رقم(٢)

مقدرات العراق والدول المجاورة من القوة الإقليمية

الدولة	المجال البري(١)	العمق الدفاعي(٢) (١ – ١٠٠)	مؤشر البحرية(٣) (كم٢)	قوة السكان العسكرية(٤) ألف نسمة / ١٩٩١	فرد/ناتج قومي(٥) (٥دولار/١٩٨٩)
العراق	٤,٣٣	٥٥	٠,٠٠١٦	٢,٣٨٠	١,٩٤٠
إيران	١,٦٣٦,٠٠٠	٨٠	٠,٠٠٩	٧,٥٨٩	١,٨٠٠
الكويت	١٧,٨٢٠	٥٨	٠٠٧.	٤٤٢	١٦,٣٨٠
السعودية	٢,٦٤٩,٦٩٠	٧٢	٠,٠٨٦	٣,٧٢٥	٦,٢٣٠
الأردن	٩١,٥٤٠	٦٩	٠,٠٠٠٧٦	٥٥٥	١,٠٧٦
سورية	١٨٤,٠٥٠	٦٨	٠,٠٥٥	١,٥٨٥	١,٠٢٠
تركيا	٧٧,٧٦٠	٤٤	٣,٠٤	٩,٠٨٤	١,٣٦٠

Source:

(١) CIA.(Wash. DC.) (1991);The World Fact book, P. 146, 148, 164, 173, 273, 302, 315

(٢)من حساب الباحث، والأرقام تعبر عن مدى انحراف شكل الدول عن الشـكل الدائـري (وتقديره ١٠٠)، الذي يعد أكثر الأشكال الهندسية اندماجاً وعمقاً. تراجع صورة المعادلة في مصادر الجدول رقم (٢).

(٣)من حساب الباحث، اعتماداً على صورة المعادلة الواردة في مصادر الجـدول رقم(١) ومساحة المنطقة الاقتصادية الخالصة لكل دولة كما وردت في المصدر التالي:

Couper, A. (١٩٩٣); The Time Atlas of the Oceans, London: Times Book Limited, P. ٢٢٧.

(٤)يشـــير إلى عدد الذكور في الفئة العمرية (١٥-٤٩)، الذين يصلحون لأداء الخدمة العسكرية، طبقاً لتقديرات عام ١٩٩١. يمكن مراجعة:

- CIA.,Op. cit., P.١٤٨, ١٥٠, ١٧٤, ٢٧٤, ٣٠٣, ٣١٦

(5) Held, C. & Held, M., (1994); Middle East Patterns, Places, Peoples and Politics, Oxford: Westvies Press, P. 204, 239, 292,313, 376.

٣- وممـــا يـــزيد مـــن مســـاوئ موقع العراق المحاصر، إنه موقع مكشوف exposed location أمـــام جـــيرانه بسبب عمقه الإقليمي المحدود. ويمكن التعبير عن ذلك العمق بقياس مدى انحراف شكل المنطقة العراقية عن الشكل الدائري، بوصفه الشكل الملموم أو المندمج compact shape المثالي، الذي كلما اقترب منه شكل الدولة كلما زاد عمقه الهندسي وزادت معه فرصتها في التمـــتع بعمـــق إقليمي يتيح لها تصريف شئونها الداخلية بعيداً عن تطفل دول الجوار، بمثل ما يتيح لها أثناء الحروب حرية الحركة والمناورة، في إطار ما يعـــرف باستراتيجية الدفاع في العمق defense in depth. وإذا كان شكل الدائـــرة المثالـــي يســـاوي ١٠٠، فـــإن مؤشر شكل العراق الذي يبدو كقمع funnel يبلغ ٥٥ من ١٠٠، وهو مؤشر على أن للعراق حدوداً طويلة بالنسبة لمســـاحته (٠,٨كـــم/١٠٠كم٢)، وهو ما يعمل على زيادة الأعباء الملقاة على عاتق العراقيين من أجل مراقبة وتأمين هذه الحدود.

٤- وعلـــى ذلك يمكن القول بأن ثمة تصوراً لدى العراقيين بأن موقع العراق موقع محاصر بعدد كبير من الدول ، التي من بينها من هو أكبر وأقوى بكثير مـــن العراق. ومما زاد الأمر سوءاً، إدراكهم بأن بلدهم مكشوف أمام هؤلاء الجـــيران بســـبب عمقه الجغرافي المحدود. ومن هنا، فليس من المستبعد أن يكون هذا الموقع المحاصر والمكشوف قد بعث في نفوس العراقيين الإحساس بعـــدم الأمـــان داخل وطنهم القابل للسقوط vulnerable في قبضة الجيران، الذين يتربصون به من كل جانب.

٥- وبدافع الشعور بالخوف من قابلية سقوط العراق جغرافيا geographical vulnerability، تبنى العراقيون بعض المفاهيم السياسية والاستراتيجية والتي يمكن حصرها فيما يأتي :ـ

٥-١ استراتيجية الحرب الوقائية Preventive War : وهي تقوم على المبادأة بالهجوم على الخصم وعدم إعطائه الفرصة لتملك زمام المبادرة وذلك بهدف التغلب على مشكلة العمق الإقليمي المحدود. وعلى سبيل المثال، فإن إدراك العراق للمخاطر التي يمكن أن تنجم عن هجوم إيراني وشيك على بلد لا يتمتع بعمق دفاعي مناسب، هو الذي دفع العراق في ٢٣ سبتمبر عام ١٩٨٠ إلى أخذ زمام المبادأة بالهجوم، وذلك فور أن ظهرت في الأفق بوادر هجوم إيراني أكبر من مجرد غارات على الحدود. فوصول القوات الإيرانية إلى بغداد لا يعني سوى قطع ١٢٠ كيلومتراً، في حين أن القوات العراقية تحتاج إلى قطع ٦٠٠ كيلومتراً للوصول إلى طهران.

٥-٢ استراتيجية القوة الرادعة Deterrent Capability: وهي تقوم على التهديد باستخدام القوة المسلحة للدولة كوسيلة إجبار وتهديد. وتعتمد هذه الاستراتيجية على أن يكون لدى الدولة إمكانات كافية من القوة المسلحة، تتيح لها القدرة على مواجهة التهديدات، وأن يقترن ذلك بتصميم على الحرب إذا اقتضى الأمر. وفي إطار هذه الاستراتيجية، لم يعتمد العراق على الأسلحة التقليدية فقط كوسيلة للردع، بل لجأ إلى امتلاك بعض أسلحة الدمار الشامل mass destruction واستخدامها كوسيلة ردع، وخصوصاً الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والصواريخ الباليستية أرض- أرض، كصواريخ العباس والحسين والصمود وبدر، والتي يغطي مداها الدول المجاورة. ولأن الإعلان عن إمكانات القوة شرطاً من شروط

استراتيجية الردع (مقلد،١٩٧٩، ٥١٧)، لذا فقد حرص النظام العراقي على استخدام أسلحة الدمار الشامل في قمع حركات التمرد الداخلية، في حين لم يستخدمها -مثلاً- ضد إسرائيل في هجومه الصاروخي عليها في عام١٩٩١. وحيث أن استراتيجية الردع تعتمد أساساً على القوة العسكرية، لذا كان الإنفاق العسكري يستنفذ جزءاً كبيراً نسبياً من موارد الدولة. ففي الفترة ما بين ١٩٨١-١٩٨٨، بلغ متوسط حجم الإنفاق العسكري حوالي ٥٠ في المائة من إجمالي حجم الموازنة العامة للدولة، في حين أن هذا المتوسط بلغ في دول كمصر والسعودية وتونس ٢١، ٣٦، ١٠ في المائة على التوالي (Findly, ١٩٩٤, ٥٠) ولا شك أن تزايد القدرة العسكرية للعراق وما ارتبط به من تهديد لأمن الدول المجاورة، كان أحد الأسباب المباشرة لدخول العراق في مواجهات عسكرية منهكة مع المجتمع الدولي " شكلت مقدمات لانهيار عام ٢٠٠٣، وكان آخر هذه المواجهات، ما عرف باسم عمليات ثعلب الصحراء، التي جرت في أواخر عام ١٩٩٨ وأدت إلى تقويض دعائم البنية العسكرية للعراق.

٥-٣ **سياسة الأحلاف والتكتلات:** وبدافع الإحساس بالخوف من السقوط الجغرافي، تبنى العراق منذ قيامه كدولة مستقلة سياسة الدخول في محالفات دولية، بغرض تعزيز قدرته على حماية كيانه الإقليمي المهدد بالسقوط. وتشهد سجلات التاريخ المعاصر بأن العراق كان قاسماً مشتركاً أعظم في جل معاهدات التحالف العسكري والسياسي في منطقة الشرق الأوسط، ابتداء من حلف بغداد عام ١٩٥٥ حتى مجلس التعاون العربي عام ١٩٨٨.

ثالثا: الموارد الطبيعية:

تشكل الموارد الطبيعية أحد المحددات المؤثرة في أداء وتوجيه سلوك العـــراق إزاء دول الجـــوار. فـــالموارد هـــي عناصر البيئة الطبيعية القابلة للاستغلال البشري، لها أهمية بالنسبة لقوة الدولة ونماءها، ولذلك فإن الحفاظ علـــى هذه الموارد واستغلالها، يعد هدفاً رئيسياً من أهداف السياسة الخارجية للدول.

ومن بين كل الدول العربية، يبرز العراق بوصفه الدولة الأكثر تميزاً من حيث وفرة الموارد الطبيعية، والتي تتمثل تحديداً في المياه والبترول على النحو الآتي:

١- الموارد المائية:

١-١ تعتـــبر واحـــدة مـــن أهـــم مستلزمات الحياة بالنسبة للنبات والحيوان والإنســـان، ولذا فهي تعد من مصادر القوة القومية للعراق. وتشير متوسطات الفـــترة١٩٦٦-١٩٨٨م إلـــى أن نصيب العراق من الموارد المائية السطحية والجوفـــية المـــتجددة يقدر مجموعه بنحو ٨١,٠٠٠ مليون متر مكعب سنوياً، تمثل الموارد المائية السطحية ٩٨,٧٥ في المائة من هذا المجموع، الذي يمثل ٢٤ فـــي المائـــة من إجمالي الموارد المائية المتاحة للعالم العربي كله والبالغ ٣٣٧,٥٦٨٠٠٠ مليون متر مكعب (حوري والدروبي، ١٩٩٠، ١٤٠). ولذلك فـــإن العـــراق يتصدر قائمة الدول العربية من حيث مجموع الموارد المائية، حيـــث أن مصـــر وهـــي أقرب دولة عربية إلى العراق لا يزيد نصيبها على ٦٦,٥٠٠ مليون متر مكعب سنوياً، ووفقاً لتقديرات عدد السكان عام ٢٠٠٠، بلـــغ نصيب الفرد العراقي من المياه العذبة ٣٥٢٢ متراً مكعباً سنوياً وهو ما يفـــوق نصيب الفرد في أية دولة عربية أخرى، حيث أن السودان وهي أقرب الـــدول إلى العراق في هذا الشأن، لا يزيد نصيب الفرد فيها على ٢٠٦٥متراً

مكعباً سنوياً. وتشير الموازنة المائية للعراق إلى أن المتاح من الموارد المائية يفوق ضعف ما يستغل منها فعلياً والذي يقدر بنحو ٤٣,٠٠٠مليون متر مكعب سنوياً.

١-٢ وتوافر عنصر المياه أدى إلى اتساع الرقعة الزراعية، التي تقدر بنحو ٢,٢١٠,٠٠٠ هكتار، أي ما يعادل ١٣ في المائة تقريباً من مساحة الرقعة القابلة للزراعة (١٧ مليون هكتار)، التي تمثل ٣٩ في المائة من إجمالي مساحة العراق (Hunter, ١٩٩١, V١٥). ويسهم قطاع الزراعة بنسبة ١١ في المائة من الناتج القومي الإجمالي وحوالي ١٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، كما يعمل في قطاع الزراعة حوالي ٣٠ في المائة من إجمالي القوى العاملة عام ١٩٩٠. وقد انعكست أهمية هذا القطاع على نصيب الفرد من الناتج الزراعي الذي بلغ ٢٩٠ دولاراً عام ١٩٩٣، في حين أن هذه القيمة لم تزد - على سبيل المثال - في مصر والسودان على ١٣٣، ١٢٦ دولاراً على الترتيب (جامعة الدول العربية، ١٩٩٤).

١-٣ وتمثل المياه أحد المحددات الرئيسية للسياسة الخارجية العراقية مع دول الجوار وخصوصاً تركيا وسوريه اللتين تشاركان العراق في حوض دجلة والفرات، الذي كان يقع بالكامل داخل الإمبراطورية العثمانية حتى عام ١٩٢، حيث تم تقسيم أقاليم الإمبراطورية بموجب معاهدة لوزان عام ١٩٢٣، التي تضمنت في المادة (١٠٩) منها وجوب عقد اتفاقية بين الدول الحوض لتتمشى مع الحدود الجديدة، لضمان المصالح والحقوق المكتسبة لكل دولة (مخيمر وحجازي، ١٩٩٦، ١١٠).

١-٤ وفي هذا الإطار، قام العراق في عام ١٩٤٦ بتوقيع معاهدة صداقة مع تركيا، تضمنت المادة الخامسة منها موافقة تركيا على اطلاع العراق على أية مشروعات تقوم بها على أي من نهري دجلة والفرات. كما وقع العراق اتفاقا

مع سوريه في عام ١٩٩٠ يقضي بتقسيم الإيراد المائي السنوي بينهما. بحيث تحصل سوريه على ٤٢ في المائة من الإيراد السنوي ويحصل العراق على ٥٨ في المائة من هذا الإيراد (سخيمر وحجازي، ١٩٩٦، ١١١). وتتوقف هذه النسبة على مقدار المياه التي تجري من تركيا إلى سوريه عبر نهر الفرات والتي خضعت لتغيرات كثيرة، سواء بسبب المشروعات العديدة التي أقامتها تركيا للتحكم في مياه هذا النهر من ناحية، أو لعدم توصل تركيا وسوريه لاتفاق نهائي بشان توزيع مياه هذا النهر من ناحية أخرى، وهو الأمر الذي يعود بعض أسبابه إلى الخلافات التاريخية – السياسية بين البلدين. أما العلاقات السورية – العراقية فقد مرت بمراحل عديدة من التوتر بسبب الخلاف حول مياه نهر الفرات. وكاد هذا التوتر يبلغ حد المواجهة العسكرية مع قيام سوريه عام ١٩٧٤ بإنشاء سد الثورة على نهر الفرات، والذي أدى إلى انخفاض مقدار تدفق مياه النهر من سوريه إلى العراق بنسبة ٢٥ في المائة.

١-٥ وهكذا يمكن أن ندرك بأن المياه تلعب دوراً محورياً في تحديد السياسة العراقية مع دول الجوار، وخصوصاً دولتي حوض دجلة والفرات، وذلك بهدف حماية المصالح العراقية في هذا المورد الطبيعي الحيوي.

٢- زيت البترول:

٢-١ يحتفظ العراق داخل خزاناته الصخرية باحتياطي يقدر بنحو ١١٢ مليار برميل، أي ما يعادل ١١ في المائة من الاحتياطي العالمي المؤكد، وهو بذلك يمتلك ثاني أكبر احتياطي بعد السعودية. وأهم ما يميز البترول العراقي أنه يكمن في طيات folds قريبة من السطح، تمتد من عين زاله في أقصى الشمال حتى الرميلة والزبير في أقصى الجنوب، مروراً بكركوك وبغداد (Held, ١٩٩٤, ١٢١) . وقرب المكامن من السطح أدى إلى خفض تكاليف

الاستخراج نسبياً، بحيث لا يزيد المتوسط على دولار واحد للبرميل، في مقابل دولارين ونصف في السعودية وعشرة دولارات في الولايات المتحدة الأمريكية. وإذا علمنا أن المناطق الصحراوية في غربى العراق لم تدخل بعد في نطاق الاكتشافات البترولية، فإن الحديث عن أن العراق يسبح فوق بحيرة من البترول قد لا يكون ضرباً من الخيال. أما الغاز الطبيعي، فإن بيانات عام ١٩٩١تشير إلى أن العراق يحتفظ داخل خزاناته الصخرية باحتياطي يقدر بنحو ٩٥ ألف بليون قدم مكعب (Held, ١٩٩٤, ١٢١).

٢-٢ والبترول بوصفه المصدر الرئيسي للدخل القومي، يمثل أحد المحددات الرئيسية لأداء السياسة الخارجية العراقية مع دول الجوار. ويأتي الحفاظ على هذا المورد الاقتصادي وتأمين طرق وصوله إلى الأسواق الخارجية على رأس الأهداف التي يسعى العراق إلى تحقيقها. ففي مجال الحفاظ على الثورة البترولية، يمثل النزاع العراقي – الكويتي على البترول حالة متميزة، تعبر عن مدى تأثير هذا العامل في تشكيل السلوك الخارجي للعراق. ويتمثل موضوع هذا النزاع في إدعاء العراق بأن الكويت تقوم بحفر آبار في القطاع الجنوبي من حقل الرميلة العراقي وسحب البترول منه، ويستند هذا الإدعاء إلى أن هذا الحقل يمتد داخل الأراضي العراقية ويخضع لسيادته وأن استغلال الكويت لبترول هذا الحقل يشكل اعتداء على سيادته وحقوق ملكيته. أما الكويت، فهي لا ترى مبرراً للادعاء العراقي، بدعوى أن ممارستها لعمليات الإنتاج المشار إليها حق من حقوق السيادة، لوقوع القطاع الجنوبي من هذا الحقل في نطاق سيادتها الإقليمية. فمكامن بترول حقل الرميلة العراقي، تمتد تحت خط الحدود إلى باطن إقليم السيادة الكويتي، ولكن تحت اسم حقل الرتقة. يفهم من ذلك، أن مكامن بترول حقل الرميلة العراقي تمتد عبر خط الحدود إلى باطن إقليم الكويت تحت أسم الرتقة، ونظراً للخاصية الهيدروليكية التي

تمـيز حـركة البترول داخل مكامنه والتي تجعله يندفع دائماً صوب الضغط المـنخفض فـي مواضع حفر الآبار، فإنه يتعذر تقسيم بترول حقل الرميلة – الرتقة المشترك. وفي الوقت نفسه لا يوجد في القانون الدولي حتى الآن قاعدة تحدد نصيب الدول المشتركة في مكمن أو حقل واحد (عدس، ... ، ٤٨-٥٣) وفـي ظـل هـذه الاعتـبارات، أصبح الحفاظ على بترول حقل الرميلة أحد محـددات أداء السلوك العراقي تجاه الكويت والذي اتسم بقدر كبير من النفور والعـداء، حـتى بلـغ حد إعلان الحرب وغزو المجال الأرضي للكويت في أغسطس عام ١٩٩٠.

٢-٣ وكما كان الحفاظ على البترول محدداً لأداء السلوك الخارجي للعراق مع دول الجوار، فقد كان أيضاً وصول هذا البترول إلى الأسواق الخارجية محدداً آخـر لهذا السلوك. فمع تزايد المخاطر الناجمة عن الاعتماد على نافذة بحرية وحـيدة لوصـول البترول إلى ما وراء البحار، اتجهت السياسة العراقية إلى اسـتخدام أراضي الدول المجاورة لنقل البترول من خلال أنابيب إلى البحرين المتوسط والأحمر (شكل ٢). وقد أثبتت هذه التجربة أن هذه الوسيلة غير آمنة لتصـريف هـذه السلعة الإستراتيجية. حيث تعرضت هذه الأنابيب للغلق عدة مـرات مـن قـبل حكومات دول المرور العابر Transit States. ففي عام ١٩٨٢، أغلقـت سـوريه الأنبوب المار في أراضيها والممتد من الموصل – كـركوك إلى بانياس وطرابلس على البحر المتوسط ، وكان قد سبق لسوريه غلقـه مرتيـن في أواخر الستينيات والسبعينيات (Held, ١٩٩٤, ٢٨٤). وفي أعقاب غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠، قامت تركيا بغلق الأنبوب المزدوج المـار فـي أراضيها والممتد من الموصل -كركوك إلى دوريتول Dortyol ويومورتاك Yumurtalk على خليج الاسكندرونه، وفي التوقيت نفسه، أغلقت

المملكـــة العربـــية الســـعودية الأنبوب الممتد في أراضيها من حقول جنوبي العراق إلى ميناء أملج على البحر الأحمر.

٢-٤ وربمـــا يكون فشل تجربة العراق في تمرير بتروله عبر أراضي الدول المجـــاورة، هو الذي جعل توسيع الجبهة البحرية الضيقة هو الخيار الوحيد، حتى لو تم ذلك على حساب دول الجوار ودون سند من شرعية دولية.

رابعاً: التكوين الإثني Ethnic Composition:

يســـتخدم هـــذا المصـــطلح للدلالة على الخصائص الجسدية واللغوية والعقائديـــة التي يتميز بها السكان المقيمين في العراق، وبيان مدى تأثير هذه الخصائص في تحديد سلوك العراق مع دول الجوار.

فالعـــراق بموقعـــه النائـــي في الطرف الشمالي الشرقي من المنطقة العربـــية وفي موضع تتداخل فيه الجبال والسهول، ضم خليطاً من الجماعات الإثنية، التي تختلف فيما بينها وفقاً للمعيارين الآتيين:

١- المعيار اللغوى - الثقافى :ـــ

١-١- وفقاً لهذا المعيار، ينقسم سكان العراق إلى أغلبية عربية كاسحة، يقدر نســـبتها بحوالي ٨٠ في المائة من إجمالي سكان العراق، الذي بلغ عددهم حوالـــي ٢٤ ملـــيون نسمة عام ٢٠٠٢. (CIA., ٢٠٠٢, ١٧٤). وتتكون هـــذه المجموعة، التي تنصهر ثقافتها في وعاء اللغة العربية ، من خليط سلالي من الساميين والحاميين والقوقازيين. وهناك أقليات لغوية - ثقافية تتمثل في الأكراد والتركمان والأشوريين والفرس.

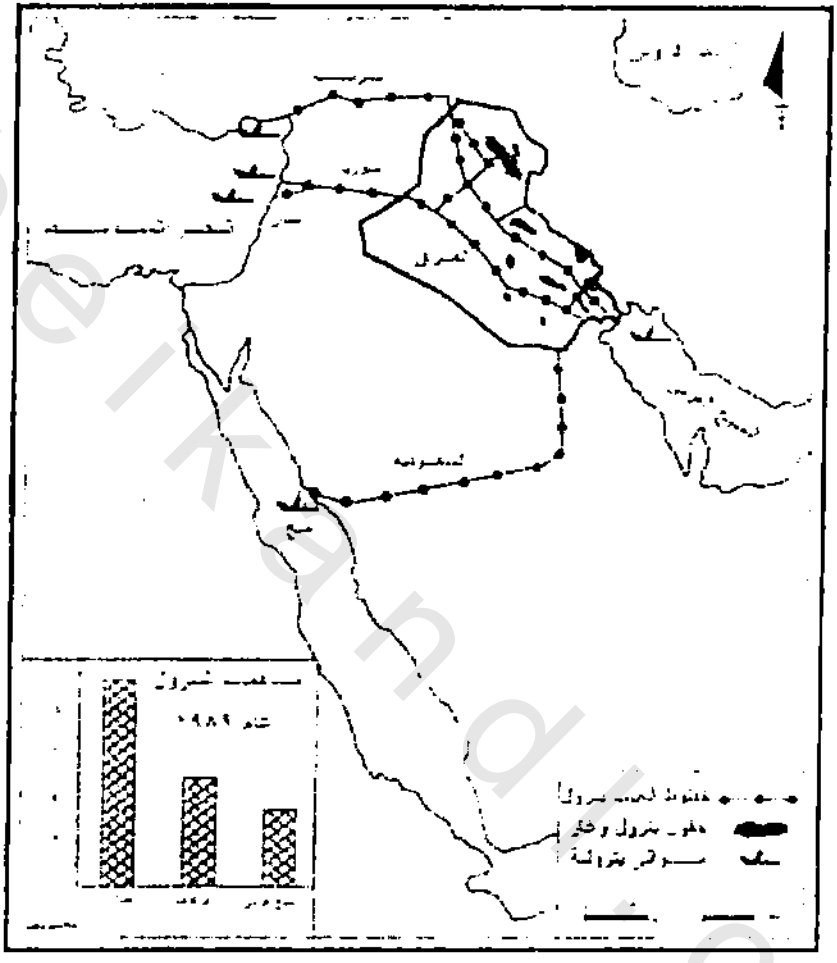

شكل (٢) أنابيب البترول العراقي العابرة لأراضي الدول المجاورة

١-٢-ومن بين كل هذه الأقليات التي لا يشكل معظمها مصدر تهديد للاستقرار السياسي، يبرز الأكراد بحجمهم الكبير الذي تبلغ نسبته ١٧ في المائة من مجموع سكان العراق، وبنزعتهم الانفصالية العارمة، التي تشكل مصدر تهديد دائم لوحدة المنطقة السياسية وتماسكها. وثمة اتفاق على انتماء الأكراد لأصول آرية وذلك بوصفهم نتاجاً لاختلاط قبائل جبال زاجروس والقبائل الهندو-أوروبية التي اخذوا عنهم لغتهم الكردية بلهجاتها العديدة (عبد المنعم، ١٩٨٨، ٧٩). وغالبية الأكراد من المسلمين السنة، عدا نفر قليل من الشيعة الإمامية أو الإثني عشرية.

١-٣-ويتركز الأكراد في إقليم كردستان في شمال شرقي العراق، وذلك في منطقة التخوم المشتركة مع إيران وتركيا وسوريه. ويأتي هذا التركز على الرغم من سياسة التهجير وإعادة التوطين القسرى التي اتبعها النظام لخلخلة هذا التركز. وقد ساعد هذا التركز الجغرافي على تكريس الروح الانعزالية في نفوس الأكراد، مقرونة بالرغبة في عدم الانصهار في الثقافة العربية والارتباط بدولتها. فقد دأب الأكراد منذ إعلان قيام الدولة العراقية في عام ١٩٣٢ على العمل من أجل تحقيق أقصى ما يستطيعون من مكاسب، تضمن لهم الحفاظ على هويتهم القومية وتساعدهم على إقامة دولة كردستان الموحدة، كوطن يجمع شمل الأكراد الموزعين بين العراق وتركيا وإيران وسوريه. ومن أبرز المكاسب التي حصل عليها الأكراد عبر هذه المسيرة، اعتراف دستور العراق المؤقت عام ١٩٥٨ بالأكراد كشركاء للعرب في الوطن العراقي، ومنح الأكراد في عام ١٩٧٠ حكماً ذاتياً في مناطق التركز الكردي، والاعتراف باللغة الكردية كلغة التعليم الأولى في هذه المناطق. وفي أعقاب نجاح الحكومة العراقية في قمع حركة التمرد

التـــي قامـــت بهـــا الفصـــائل الكردية في مارس ١٩٩١ بمدن دهوك والســـليمانية وأربـــيل، قـــام التحالف الدولي في يوليو ١٩٩١، بإنشاء مـــنطقة حظـــر جوي شمال درجة العرض ٣٦ شمالاً لحماية المناطق الكـــردية الخالصة. وبسبب النزعة الانفصالية العارمة للأكراد، حدثت مواجهات دامية بين الحكومة العراقية والفصائل الكردية والتي أدت إلى تدمير مئات القرى الكردية وإبادة الآلاف منهم.

٢- المعيار الديني - المذهبي:

٢-١- وفقاً لهذا المعيار، ينقسم سكان العراق إلى أغلبية مسلمة ساحقة، تقدر نســـبتها بنحو ٩٧ في المائة من إجمالي السكان، وأقليات تضم اتباع الديانة المسيحية، كالنساطرة والأرمن والأرثوذكس، فضلاً عن بعض أتباع الديانات التوفيقية وغير السماوية، كالصائبة واليزيدية والبهائية، وتمـــثل هـــذه الأقليات مجتمعة نسبة قدرها ٣ في المائة من مجموع السكان.

٢-٢- وإذا كانـــت هـــناك مشكلة تتعلق بهذه التركيبة الدينية وتهدد المجتمع بالانقســـام، فقد كان من المفترض أن تتبع من الأقليات غير المسلمة، إلا أن ذلـــك لم يحدث، إذ نبعت المشكلة من انقسام الأغلبية المسلمة مذهبـــياً إلى طائفة شيعية تمثل ٦٠% في المائة من مجموع السكان، وأخرى سنية تقدر نسبتها بنحو ٢٠ في المائة من هذا المجموع.

٢-٣- ومـــا كان لهذا الانقسام المذهبي أن يكون مصدر تهديد لتماسك الدولة وتجانســـها، لـــولا سياسة التمييز الطائفي التي خصت الأقلية السنية بامتيازات سياسية واقتصادية واجتماعية، أتاحت لها الاستئثار بالثروة والسلطة معاً، سواء إبان الحكم العثماني أو الانتداب البريطاني أو بعد

قيام الدولة ككيان مستقل وتنصيب ملكاً سنياً كأول حاكم للعراق. وقد أخـذت سياسة التمييز أبعاداً سافرة بعد وصول البعثيين للحكم للمرة الثانـية في عام ١٩٦٨، ساعد على ذلك تفشى النزعة العنصرية بين أوسـاط القوميين العراقيين السنة الذين نظروا إلى الشيعة باعتبارهم رافضة أو "شعوبيين" أو "فرسا" أو "إيرانيين" (نصراوى، ٢٠٠٣، ٧٢). وربما تكون هذه النزعة العنصرية قد نبعت من ذلك "التشيع الهوسى" والـذي يسـيطر علـى أبـناء الطائفة الشيعية والتي تدفعهم إلى حد ممارسـة طقـوس ماسوشـية masochism، تقوم على التلذذ بالألم وإراقة الدماء. (شابرى، ١٩٩١، ٨٠).

٢-٤- وممـا زاد مـن حدة هذا الانقسام المذهبي، تركز أغلبية الشيعة في جنوبـي العـراق بجوار العتبات المقدسة في النجف وكربلاء، حيث أضـرحة علـى والحسن والحسين، "رضى الله عنهم"، وتركز أغلبية السـنة فـي المثلث الأوسط، الذي تحدد أبعاده مدن الموصل وبغداد والـرمادي. وقـد سـاعد هذا التباعد الجغرافي على تكريس الروح الانعزالـية في نفوس أبناء الطائفتين وانعدام فرص التعايش والحوار بينهم.

٢-٥- وقد أفضت سياسة القهر والازدراء التي عانى منها شيعة العراق عبر الـتاريخ، إلـى تنامي مشاعر الغضب والكراهية والرغبة في التمرد والعصـيان بيـنهم فـي مواجهة الحكومات العراقية المتعاقبة، التي ازدرت شـعائرهم وانتقصـت مـن حقوقهم في التمثيل النيابي وتقلد المناصب العليا. وقد تحولت هذه المشاعر الغاضبة والرغبات الدفينة في بعض الفترات إلى عرائض احتجاج وأعمال شغب وحركات تمرد ومحـاولات انقـلاب. وفي هذا السياق، نذكر البيان السياسي الشهير

الـــذي أصـــدره الشيعة عام ١٩٣٥ للمطالبة بحقوقهم، وانتفاضة عام ١٩٩١ التـــي أعقبت حرب الخليج الثانية، وانتفاضة عام ١٩٩٩ التي وقعت بعد اغتيال الإمام الشيعي محمد الصادق الصدر.

٢-٦- وفي إطار السياسة الرعناء للحكومات العراقية المتعاقبة والتي اتخذت من التفرقة الطائفية أساساً للحكم، وفي ظل حالة السخط والتبرم التي تعيشـــها الأكثرية الشيعية من جراء النزعة السنية العنصرية، قد نفهم لماذا وصم الشيعة بالطابور الخامس، ولماذا كان الجنوب الشيعي هو القطـــاع الوحـــيد الذي نجحت القوات الإيرانية في اختراقه واحتلال بعـــض أجزاءه في حرب الخليج الأولى ولماذا كانت الجبهة الجنوبية للعراق هي الجبهة التي اختارتها القيادة الأمريكية – البريطانية لغزو العراق في حرب الخليج الثالثة ؟

٢-٧ والخلاصـــة، أن هذه التركيبة الإثنية المعقدة لسكان العراق، سواء على أساس المعيار اللغوي – الثقافي أو المعيار الديني – المذهبي، تمثل أحد المحددات الرئيسية لأداء السلوك العراقي مع دول الجوار. ويرتبط هذا الدور بتأثير هذه التعددية الإثنية السلبي على تماسك السكان وتجانسهم مـــن ناحية، وبالتركز الجغرافي الذي يميز توزيع المجموعات الإثنية الرئيســـية داخـــل العراق وإمداداتها داخل أراضي الدول المجاورة من ناحية أخرى.

٢-٧-١ فحـــدود العـــراق البرية التي تقدر بنحو ٣٤٣٩ كيلو متراً لا تشكل حواجـــز إثنـــية ethnic barriers مانعـــة، فهناك تداخل عبر الحدود المشـــتركة بين السكان المقيمين في العراق وهؤلاء الذين يعيشون في الدول المجاورة (شكل ٣)، حيث تجمع بينهم خصائص مشتركة، سواء

مـــن حيث اللغة أو الدين أو المذهب أو السلالة.ومثل هذا التداخل يزيد مـــن حساسية النظام العراقي تجاه دول الجوار، التي تستطيع حكوماتها تحـــريك مشاعر الجماعات الإثنية داخل العراق بما يتراءى لها ويخدم مصالحها في مواجهة النظام العراقي.

٢-٧-٢ وفـــي هذا الصدد يبرز وبشكل لافت الدور الذي تلعبه كل من إيران وتركـــيا. فـــبحكم أن الشـــيعة الإمامية هي دين الدولة، تلتزم السياسة الإيرانـــية الـــتزاماً ثابتاً برعاية مصالح وشئون الأغلبية الشيعية داخل العـــراق واستغلال خصوصية هذه العلاقة في التأثير على مركز صنع القـــرار العراقـــي، بما يخدم المصالح العليا لإيران، كاستخدام الأكراد والشـــيعة كـــأداة ضغط على الحكومة العراقية، لإجبارها على تقديم تنازلات في قضية شط العرب والتي انتهت بتوقيع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ ، وتنازل العراق عن الضفة الشرقية للنهر. أما تركيا التي تضـــم مـــا يقـــرب من ١٢ مليون كردي (١٨ في المائة من مجموع الســـكان) وتســـعى مـــن أجل طمس الهوية الكردية واستبدالها بالهوية القومـــية التركـــية، فـــإن سياستها تقوم على مراقبة وضع الأكراد في العـــراق والحـــيلولة دون حصولهم على امتيازات سياسية أو ثقافية أو اقتصـــادية لا يتمـــتع بها أكراد تركيا. ومن هنا، فإن تركيا كانت دائماً وأبـــداً تعطي نفسها حق التدخل في الشئون الداخلية للعراق، بل وحق الـــتدخل العســـكري في شمالي العراق إذا لزم الأمر، خصوصاً وأنها يمكن أن تتذرع بحماية الأقلية التركمانية التي ترتبط بها ثقافياً وتاريخياً والتي تعيش في كركوك وبعض مدن الشمال العراقي.

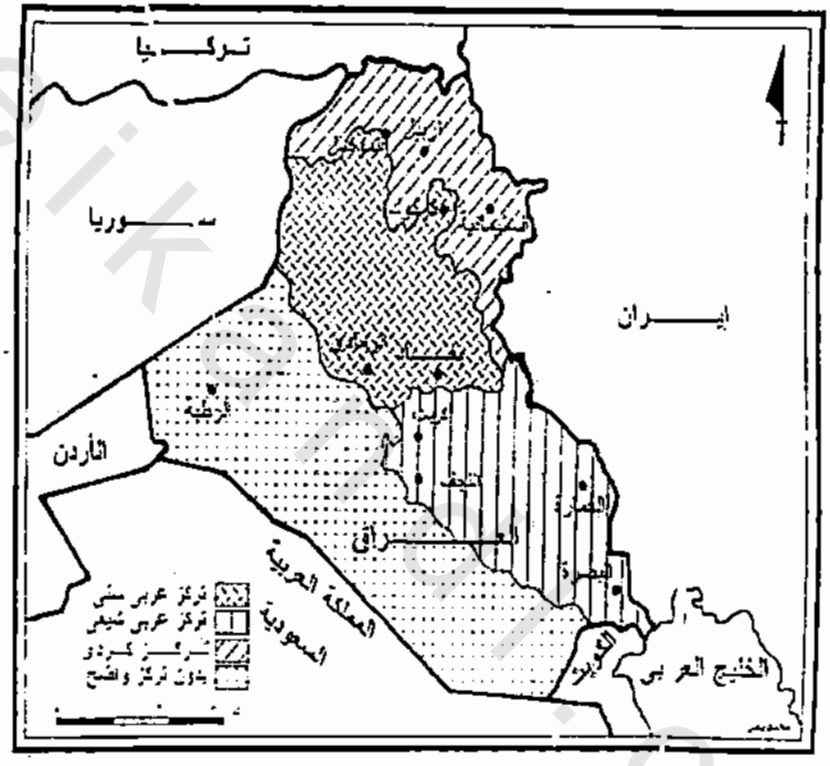

شكل (٣) المجموعات الإثنية الرئيسية في العراق

الخاتمة

وبناء على ما تقدم، يمكن القول بأن التكوين الجغرافي للعراق بعناصره الطبيعية والبشرية قد أسهم بشكل غير مباشر في تحديد أداء السلوك العراقي مع دول الجوار. وقد حصرت الدراسة أربعة عناصر جغرافية كمحددات لأداء السلوك العراقي مع هذه الدول.

العنصر الأول يتمثل في الموقع البحري الذي قلل من إمكانية وصول العراق إلى البحر والانتفاع به في مجالات النقل والصيد ومد الأسلاك والأنابيب والتعدين وبناء أسطول بحري يتناسب مع حجم الدولة. ومع إمكانية غلق هذه النافذة البحرية الوحيدة بعمليات عسكرية محدودة وفرض حصار بحري عليه، أصبحت عملية تحسين ظروف الاتصال بالبحر تمثل أحد محددات أداء السياسة العراقية مع دول الجوار.

والعنصر الثاني يتمثل في الموقع المجاور الذي جعل من العراق بلداً محاصراً بعدد كبير نسبياً من الدول ومكشوفاً أمامها نتيجة لقلة عمقه الجغرافي. وتسبب هذا الموقع المحاصر المكشوف والذي يزيد من إحساس العراقيين بالخوف من سقوط وطنهم في قبضة الجيران، أصبحت سياسة المواجهة confrontational policy سمة مميزة لسلوك العراق مع جيرانه، بكل ما تنطوي عليه هذه السياسة من نفور وتوتر وكراهية.

والعنصر الثالث يتمثل في الموارد الطبيعية التي تأتي من بين المحددات الرئيسية لأداء السلوك العراقي مع دول الجوار، فالمياه التي تمثل أحد مصادر الثروة العراقية تلعب دوراً مهماً في تحديد سلوك العراق مع كل من تركيا وسوريه، أما البترول الذي تمتلك منه العراق أكثر من ١١ في المائة من الاحتياطي العالمي، فيلعب دوراً مهما في تحديد سلوك العراق مع

دول مـــرور الأنابيب العابرة إلى البحار القريبة، وعلى رأسها سوريه ولبنان وتركيا والسعودية.

ويمـــثل التركيـــب الإثني للسكان المقيمين بالعراق محدداً آخر لسلوك العراق مع دول الجوار. فحدود العراق البرية لا تشكل حواجز إثنية مانعه مع أكثر دول الجوار، حيث تمتد كتل المجموعات الإثنية الرئيسية العراقية داخل أراضـــي الـــدول المجـــاورة، مما يتيح لهذه الدول فرصة التأثير على مركز صـــناعة القرار العراقي، وذلك بتحريك مشاعر الجماعات الإثنية الموالية لها بما يتراءى لها والعكس صحيح.

الخلاصـــة، أن العامل الجغرافي له تأثير غير مباشر في تحديد معالم وملامـــح السياســـة الخارجية العراقية مع دول الجوار. أو بعبارة أخرى، فإن العامل الجغرافي يلعب دوراً مهما في تشكيل مزاج السياسة الخارجية العراقية مع دول الجوار.

obeikandl.com

مصـــادر البحـث

أولاً: مصادر بالعربية:

١) **بشاي، حلمي (١٩٨٨)**: نحو استراتيجية عربية لتنمية موارد الثروة المائية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية.

٢) **توفـيق ، محمود (١٩٩٥)**: الصراع العراقي – الكويتي من منظور جغرافـي، في: دراسات خاصة ، العدد (١) ، كلية الآداب ــ جامعة الزقازيق

٣) **جامعة الدول العربية (١٩٩٤)**: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة.

٤) **خوري، جان والدروني، عبد الله (١٩٩٠)** الموارد المائية في الوطن العربـي: وثـيقة مرجعية وتفسيرية للمصدر الهيدروجيولوجي للوطن العربي والمناطق المجاورة، دمشق: المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة.

٥) **زكـريا، جمال (١٩٩٢)**:"الأزمة العراقية – الكويتية: رؤية تاريخية، فـي: مجلـة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد مايو، ص ص ٢٨٩-٣٠٢.

٦) **عـبد المـنعم، نيفيـن (١٩٨٨)**: الأقليات والاستقرار السياسي في الوطـن العربي، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة.

٧) **عدس، عمر (بدون تاريخ)**: استغلال حقول النفط الممتدة عبر الحدود الدولية: دراسة قانونية، الكويت: وكالة المطبوعات.

٨) **شـلبي، مغاوري (٢٠٠٣)**: الاقتصاد العراقي: من الحصار إلى ما بعد الحرب"، في: السياسة الدولية، العد ١٥٢، ص ص ٧٢-٨١.

٩) **شابرى، لورنت وشابرى ، آنى (١٩٩١)**: سياسة وأقليات في الشرق الأدنى والأسباب المؤدية للانفجار، ترجمة ذوقان قرقوط، القاهرة .

١٠) **مخـيمر، سـامر وحجازي، خالد (١٩٩٦)**: أزمة المياه في المنطقة العربـية الحقـائق والبدائل الممكنة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

١١) مقلـد، إسـماعيل (١٩٧٩): العلاقـات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، الكويت: جامعة الكويت.
١٢) مصـيلحي، فتحي (١٩٩٢): خريطة القوى السياسية وتخطيط الأمن القومي بالشرق الأوسط والمنطقة العربية، القاهرة. (المؤلف).
١٣) نصـراوى، سـيف (٢٠٠٣): "حزب البعث والحرب الأمريكية على العراق"، في السياسة الدولية، العدد ١٥٢، القاهرة ، ص ب ٦٠-٦٥.
١٤) يوسـف، أحمـد (١٩٨٨): الصراعات العربية – العربية (١٩٤٥-١٩٨١): دراسة استطلاعية، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية.

ثانياً : مصادر بالإنجليزية:

١) Al –Ghunam, A. (1994); Iraq Navigational Outlets, Kuwait: Center for Research and Studies on Kuwait.
٢) Central Intelligence Agency, (1991); The world Fact book, Wash. DC.
٣) Central Intelligence Agency, (2002); The World Fact book, Wash. DC.
٤) Couper, A. (1993); The Time Atlas of the Oceans, London, Times Book Limited.
٥) Findly, A. (1994); The Arab World, London: Routledge.
٦) Held, C. & Held, M. (1994); Middle East Patterns: Places, Peoples and Politics, Oxford: West view Press.
٧) Hunter, B. (1991); The Stateman's Year-Book, London: Macmillan Press Ltd.

Turner, B. (2000); The Stateman's Year Book, London: Macmillan Press Ltd.